الاركيولوجيا (علم الاثار) صراع القيمة والزمن والسلطة

*نبيل علي**

ملخص

تأثرت الاركيولوجيا خلال السنوات الماضية بالعديد من التغيرات المعرفية والنظرية التي كانت سببا في تحطيم منظومتها الأحادية والحيادية، والتي ميزتها لفترة طويلة من الزمن. فلم تعد الاركيولوجيا علما محايدا، وإنما أصبحت تتأثر بالمتغيرات السياقية ونظرة المجتمعات إلى الماضي. من هنا جاءت أهمية إعادة النظر بمفهوم القيمة وعلاقتها بالاركيولوجيا والتراث متخطية تلك النظرة التي اعتبرت الماضي مكونا فقط من حقائق و"أشياء مادية". إن التعريفات التي ارتبطت مع ما هو آثار أو تراث وبالتالي المصادر التي تندرج تحت تلك المسميات ناهيك عن الزمن الذي هيكلها لم تعد كافية في الحاضر، فتغيرت القوانين التي استمدت من الحقبة الكولونيالية للعديد من المجتمعات؛ لتلبي تعريفاتها وأهميتها في الحاضر، فالقوانين والتشرعيات وعلاقة الزمن المرتبط مع الأشياء والذي استمد من الحقبات الكولونيالية بدأ يتحرر لإضفاء قيم جديدة ترتبط مع الماضي. هذه الدراسة تركز على البعد التأريخي لتغير المفاهيم المرتبطة مع القيمة وعلاقتها مع الماضي وأثر السلطة –سواء السياسية أو الأكاديمية- في تشكل أو إعادة تشكل القيم من الماضي خاصة ضمن المراحل التي مرت بها التشريعات المرتبطة مع الآثار من المرحلة العثمانية إلى الكولونيالية وإلى ما بعد كولونيالية.

الكلمات الدالة: الأركيولوجيا، التراث الثقافي، القيم، قوانين الاثار، الكولونيالية وما بعد الكولونيالية.

المقدمة

عادة ما يحاول الدراسون والمنخرطون بالعمل الأركيولوجي ببلورة تأطير فكري ما حول ذلك العلم، لكي يخدم اهتمام الباحث أو اهتمامات الجهة أو المؤسسة التي ترى في الباحث/ة وسيلة ليلبي حاجاتها المعرفية. ففي كلتا الحالتين تتأثر المرتكزات المعرفية لعلم الاركيولوجيا بما يراد منه أن يكون وليس ما هو يجب أن يكون مما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الماهية المرجوة من الأركيولوجيا.

إن قضية الاختلاف السابقة تجد ما يبررها عند دراسة التاريخ العام للأركيولوجيا وكيفية تأثره في المرحلة التي تتعلق بالاهتمام بالماضي، من جهة، وكذلك التغير العام للعوالم التي يعيش فيها الآثاري من جهة أخرى. فربما يتفق العاملون في الاركيولوجيا حول العالم المادي، الذي يتكون منه هذا العلم من حيث تصنيفاته أو طريقة الكشف عنه ولكن تبدأ الاختلافات بالظهور فيما بينهم إذ تعلق الأمر بتقدير *قيمة* هذا العالم المادي المكتشف أو بكيفية إعطاء *الحقائق* الاركيولوجي "قيمة" وكذلك حول *الهدف* أو الأهداف المرجوة من دراسته (Lafrenz Samuels 2008; Diaz-Andreu 2017). فلم تعد الممارسات الاركيولوجية بمعزل عن إخضاعها لمقياس القيمة من وراء تلك الممارسات. إن تناول موضوع القيمة وعلاقته بالاركيولوجيا يجعل من المهم مناقشة ماهية القيمة ذاتها والاختلاف حول المعاني أو الدلالات التي تمثلها، على اعتبار أن مفهوم القيمة يرتبط مع الاختلافات الثقافية للجماعات البشرية وليس بكونه أحادي المعنى. وفي نفس الوقت، نجد الحاجة من إيجاد قيم تتعدى الحدود الجغرافية وتتموضع في انطولوجيا الإنسان بغض النظر عن المكان. هذا الاختلاف بحد ذاته يمكن اعتباره هنا محط جدل ما بين تحديد قيمة الماضي وكذلك جعل الاركيولوجيا مجالا لبناء التاريخ المتعالي للإنسان.

تهدف هذه الورقة للإجابة عن التساؤلات المرتبطة بماهية قيمة الماضي وعلاقة تلك القيمة مع الزمن وكذلك مع السلطة بتنوعها (سواء السياسية أو الأكاديمية) باعتبارها بدرجة كبيرة هي من تحدد قيمة الأشياء وتجعل منها خطابا سائدا (Foucault 1972). إن الفرضية التي يتم معالجتها هنا قائمة على أن القيمة لا تستمد ذاتها من الحقائق المكتشفة في الماضي وبشكل منعزل عن الحاضر

* الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2020/8/10، وتاريخ قبوله 2020/10/22.

 ©2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المعاش وإنما هي نتاج ارتباطها مع السلطة والتي تؤثر في إنتاج وشرعنة خطاب ما مستمد من القيمة المعطاة للعالم المادي في الماضي والجزئية الزمنية التي يتم تبنيها. لتوضيح ذلك سوف تعالج هذه الورقة المفاهيم المرتبطة مع القيمة وكيف أمكن قولبة القيمة مع الزمن كخطوة لإخضاعها لممارسات السلطة. وبناء على ذلك نبين ما شكلته هذه العلاقة الثلاثية من أزمة وتحدٍ على ممارسة علم الماضي في الوطن العربي بشكل عام. إن ما أود البحث فيه هنا ليس مفهوم قيمة الأشياء (things) بذاتها وللإنسان الذي استخدمها في الماضي، وإنما كيف تداخل مفهوم القيمة للماضي مع الزمن والسلطة ليشكل أزمة معاصرة في الحاضر وبالتالي أدخل الاركيولوجيا في الصراع مع الحاضر أكثر منه مع الماضي (شكل 1). إن هذا الصراع جعل من الماضي ذا قيمة متغيرة يتأثر في الحاضر المكون من تداخل في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الايدولوجيا، كل يفرض سلطته على الماضي ليشكل قيمة منه. إن اعتبار القيمة جزء لا يتجزأ من الممارسة الاركيولوجية تؤدي إلى اعتبار القيمة أداة فعالة للنقد الذاتي. فالتركيز على دور القيمة في الاركيولوجيا وممارستها تجعلنا نعيد النظر في العلاقات الزمنية، وتحرك الخلاف حول ما إذا الماضي ماضٍ حقيقي وانتهى أم ما زال مستمرا ولكن يتخذ أشكالا مختلفة (Said 1993).

مفهوم ونظرية القيمة (value):

إن الاركيولوجيا تبدو أكثر إقناعا على المستوى الأكاديمي والقانوني وحتى الاجتماعي إذا تم فهمها وتقديمها من خلال علاقتها مع القيم. هذه العلاقة المتداخلة تحتم الخوض في ماهية مفهوم القيمة وكيف احتلت هذه المركزية في النقاشات المعرفية المختلفة مثل الفلسفية والانثروبولوجية، والتي بالتالي ألقت بظلالها على الأركيولوجيا. إن البحث في نظرية القيم أعيد إحياءه منذ النصف الأول للقرن العشرين مما جعله محط اهتمام لدى العديد من الباحثين في مجالات معرفية مختلفة خاصة الانثروبولوجيا (Graeber 2001; Robbins and Sommerschuh 2016). ومن المتفق عليه أن يتم تعريف مفهوم القيمة من خلال البحث في أصل الكلمة ومعناها. فالقيمة كاسم (Value) مشتقة من الفرنسية (خلال القرن 13م) والتي كانت تعني "السعر المساوي *للقيمة الجوهرية* لشيء ما" ومع القرن الرابع عشر أصبح المعنى يشير إلى "الدرجة التي يكون فيها شيء ما *مفيد* أو يمكن تقديره" (https://www.etymonline.com/search?q=value) فاعتبار أن يكون الشيء "يستحق" (be worth) أو أن كونه "جيدا" أو ذا" قيمة" يتطلب حكما على الشيء باعتباره يستحق أو مهما أو مفيدا (Robbins and Sommerschuh 2016). إن الاتفاق على معنى وطبيعة فكرة القيمة لا يعني الاتفاق على المناهج التي أطرت ما يعرف بنظرية القيمة (سواء الانثروبوجيا أو علم الاجتماع أو الفلسفة). ما يهمنا كيف تم تأطير القيمة فكريا مما أوجد تنوعا نظريا في معالجتها. هذا الاختلاف النظري يساعد في تحديد المميزات أو الخصائص التحليلية للقيمة وكذلك الفرضيات التي تغلفها، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن نظرية القيم بدأت تأخذ اتجاها مهما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، باعتبار أن ظهور نظرة العلم الحديث للعالم أوجدت انفصالا ما بين الحقائق العلمية والقيم التي يمكن فصلها عن تلك الحقائق. هذا الفصل يقودنا إلى البحث فيما إذا كانت القيم ظاهرة موضوعية أم ذاتية أي أنها ترتبط مع نزوة تقييم الأشياء. فالقيم تلعب دورا مهما في تحفيز وإرشاد الفعل الإنساني وكذلك بكونها تمثل العناصر المكونة في بناء الهوية الشخصية أو الجماعية. بالإضافة إلى ذلك تعد القيم وسيلة للتضامن الاجتماعي وبنفس الوقت تلعب دورا في التنافر أو الصراع الاجتماعي (Thome 2015: 47). فإذا اعتبرنا بأن القيمة عبارة عن *فكرة ومعنى* مميز للفرد أو خاصية للجماعة البشرية، فهي بذلك تعبر عن *المرغوب* فيه لهذه الجماعة أو الفرد وهي بذلك *اختيار* من ضمن مجموعة من الأنماط أو الوسائل أو الغايات المتوفرة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر القيمة المعبرة عن رغبة الجماعة مبررة ومشتركة لتلك الجماعة التي رغبت بها (Kluckhohn 1951). لذا، تم ربط القيم مع البنيات الاجتماعية باعتبارها مترسخة فيها ويمكن بالتالي عمل المقارنة والتحليل للقيم بين الثقافات (Dumont 1986). هذا التأطير البنيوي للقيم يتسم بنوع من الجمود، لذلك رأى البعض بضرورة مراعاة مسالة *التغير* خاصة في المواضيع المرتبطة بأخلاقيات العمل في العلوم الاجتماعية والإنسانية (الاركيولوجيا على سبيل المثال) والأهم من ذلك التقييم المستمر لحقول الحياة الاجتماعية. فالقيم عند ارتباطها بالأشياء والأفكار وحتى الأشخاص تعيد إنتاج نفسها من خلال قدرتها على التغير وفقا للتغير في الحياة الاجتماعية (Rio and Smedal 2008: 237). فالحقول الاجتماعية المختلفة مثل الاقتصاد والسياسية والدين والجمال والفكر والقيم المرتبطة معها سواء من حيث شكلها أو تعدادها متغيرة بين المجتمعات. فكل حقل من تلك الحقول يؤدي إلى غايات مختلفة وتدخل أحيانا في صراع مع بعضها البعض. أي أن التراتبية في القيم ضمن الحقول الاجتماعية المختلفة تدخل في تناغم فيما بينها أو صراع مع بعضها البعض. ولكن يبقى التساؤل المهم كيف تصبح أشكال القيم مرغوبة من قبل الناس؟ وهل تؤثر البنيات الاجتماعية في عمل أو خلق أشياء محددة أكثر من غيرها لتكون مرغوبة؟ ومعرفة كيف أثرت القيم على الناس وحياتهم وفيما إذا حفزت الناس للسعي لتلك القيم.

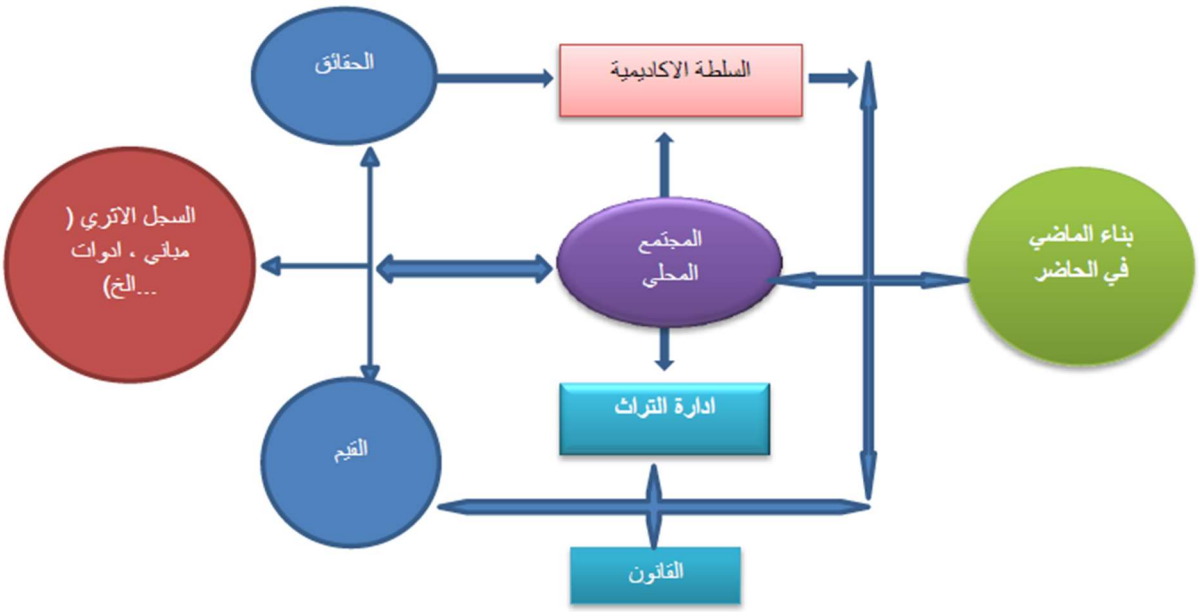

شكل رقم (1): العلاقات المتداخلة بين الماضي والقيم والقانون والسلطة

الاركيولوجيا والتراث: تعالي المفاهيم

إن القيم تشكل جزءا مهما في الممارسات الأركيولوجية وتتداخل بشكل كبير مع إدارات التراث. فعلاقة القيم مع التراث (heritage) تطغى على ما يراد أن يكون من الماضي. فالتراث كلمة تحمل مدلولات متغيرة. فأصل كلمة تراث في القرن الثاني عشر الميلادي تشير إلى" ذلك الشيء الذي يمكن توارثه" بحيث تشير المفردة في الفرنسية القديمة إلى "ورث" أو "ميراث" أو "ملكية الأجداد". أي أن التراث يشير إلى ما يتم توارثه من الأجداد (https://www.etymonline.com/search?q=heritage). وإذا انتقلنا في تداول مفردة تراث ووضعها ضمن التعريف لها كمفهوم كما ورد في معجم كامبردج تصبح تشير إلى "تلك المظاهر التي تنتمي إلى ثقافة أو مجتمع معين متمثلة تلك المظاهر، بالعادات واللغات والمباني التي وجدت أو صنعت في الماضي ولكنها ما زالت لها *أهمية* تاريخية. وبنفس السياق نجد تعريف التراث في القاموس الإنجليزي الأمريكي بكونه يمثل المظاهر السابقة ولكن الاختلاف في كون تلك المظاهر "تنحدر من الماضي وما زالت لها *أهمية*" (https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/heritage), مما سبق يمكن القول من خلال التعريفين السابقين أن التراث يضم مظهرين مادي (مثل الأبنية) أو غير مادي (العادات والتقاليد واللغات). في كلا التعريفين نجد أن التراث يتسم بالاستمرارية من الماضي إلى الحاضر. لكن في التعريف الإنجليزي، نجد أن التراث حدث كفعل ماض وبالمقابل نجده في القاموس الأمريكي يتخذ مفهوم الديناميكية بكونه ينحدر من الماضي أي يأخذ منحنى الاستمرارية. لذا، نجد أن الأهمية للتراث تختلف في الحالتين/ الأولى تصبح ذات أهمية تاريخية (حدث تاريخي أو نتاج نشاط ما في الماضي) والثاني تكمن أهميته بكونه يتخذ طابع الاستمرارية في الحاضر. باعتقادي إن هذا الاختلاف بين المفهومين يؤدي إلى الاختلاف في الخطاب المرتبط معهما. فما هي الأهمية – أي تلك التي تتسم بالقيمة أو المعنى العظيم المرتبط مع التراث– ولمن وكيف يمكن تحديدها؟ الإجابة على تلك الأسئلة تغلف النقاش حول ما ماهية التراث وقيمته أو القيم المرتبطة معه. يتمتع التراث على الأقل بخاصيتين مهمتين الأولى الاستمرارية والثانية باعتباره يحمل قيمة *نفيسة* في الحاضر. هاتان الخاصيتان نجدهما متلازمتين في تعريف التراث باللغة العربية.

الجانب الأخر المرتبط بالنقاش حول التراث يتمحور حول طبيعة القيم المرتبطة معه. فإذا أخذنا التراث المادي كحالة هنا فإننا بصدد مواجهة تحديد القيم المرتبطة معه. فنجد أن القيم تأخذ نوعين رئيسين على الأقل لكنهما لا يتمتعان بالخاصية الموضوعية. النوع الأول يمكن أن نصفه بأنه داخلي مع التراث المادي أي أن القيمة تتسم بكونها جوهرية (intrinsic) للشيء. فبالنسبة للبعض يعتبر التراث ومصادره تتمثل في الأشياء المادية التي صنعت أو شكلت من قبل الإنسان (Layton and Ucko 1999)، أما النوع الثاني فيمكن اعتباره خارجيا وليس نابعا من جوهر الشيء. أي أن القيم في هذه الحالة يمكن فهمها من خلال مرجعيات مثل

الاجتماعية أو التاريخية أو سياسية أو اقتصادية أو المكانية. فالتراث ما هو إلا تعبير عن المعاني والقيم والادعاءات المستندة إلى الأشياء المادية وتعتبر مورثة (Hodder 1993). يمثل النوع الثاني من القيم جانبا مهما في إدارة التراث وتحديد قيمته بعيدا عن السلطة الأحادية للأكاديميين. وكذلك يتسم النوع الثاني بكونه متغيرا حسب المحتوى والعمليات الاجتماعية أو الثقافية التي تحدد القيمة من وراء الأشياء المادية. وهذه تعد خاصية مهمة للقيم بأنها متغيرة وليست ثابتة بحكم قيمتها الجوهرية وإنما تتأثر بالمحتويات المختلفة. فالتراث يمكن أن يعبر عن كل شيء من الماضي الذي أعطي وبشكل مقصود شكلا أو معنا من قبل المجتمع في الحاضر، سعى من خلال ذلك التراث إلى بناء مستقبل له. فهذا التعريف للتراث يصبغه بصفة الدينماكية والتغير (Frijhoff 2007 انظر Kolen 2009: 210).

إن النقاش السابق يقودنا إلى التفكير في إيجاد أفق هجيني بين التراث والآثار، ذلك المجال الذي يوحد المراد منهما. فالمراد من ذلك المجال الثالث هو التناغم في معالجة أهمية التراث والآثار بحيث يتشاركان في قيم ليست مقتصرة على كل قطب من السلطة على الماضي. تلك القيم التي تتعدى جوهر الأشياء كما يرتئيها الأكاديميين أو الخبراء في كل مجال ويستثنى من تحديد تلك القيم جوهر مهم وهو البعد الاجتماعي الثقافي. إن إبراز أهمية القيم المستقاة من المحتوى الاجتماعي الثقافي يجعل من موضوع الماضي (بشقيه الآثار والتراث) موضوعا حيا وليس جامدا يحدده الحاضر بمعطياته الثقافية والاجتماعية ولا يسمح بطغيان قيمة معينة على الأخرى، كتضخيم القيمة الاقتصادية للمحافظة على التراث باعتبارها قيمة *نفيسة* من قبل صاحبي القرار بمعزل عن المجموعات الإنسانية. باختصار إن الأفق الثالث – الهجين – يفسح المجال بتقيم القيم المتربطة مع الماضي ولكن ليس بمعزل عن المحتويات المتنوعة التي تؤثر على إيجاد تلك القيم في الحاضر. إن إعادة تموضع الاركيولوجيا بعلميتها إلى المجال المجتمعي تجعل منها مجالا معرفيا جديدا مبتعدا عن وصفها بالنظام المغلق ولا تنفصل عن إدارة التراث "الأثري" الذي اتسم باعتباره مقتصرا على الممارسة من جهة وكذلك يرتبط بكيفية توظيف الماضي لأغراض مختلفة في الحاضر. إن المجال أو الأفق الهجيني – نتاج كل من الاركيولوجيا وإدارة التراث– يمثل تلاقي العلمية والمنهج العلمي للآثار والقيم الثقافية التي تهم المجتمع من الماضي ويحررها من السلطة الأحادية سواء الأكاديمية أو القانونية. على اعتبار أن كل ممارسات الاركيولوجيا لا يمكن عزلها عن موضوع القيم (Shanks and Tilley 1992; Hodder 1992)

العلاقة ما بين المادة والقيمة والزمن

ينصب النقاش حول الزمن بالدرجة الأولى فيما يتعلق بكونه زمن علمي أم زمن إنساني. هذا الاختلاف في النظر إلى الزمن نابع بالدرجة الأولى من الدراسات الاثنوغرافية التي بينت المحتوى الثقافي لتحديد الزمن المغاير لما يتبناه العلماء ومنهم الآثاريين. فإذا افترضنا بأن التراث والآثار يرتبط مع الجماعات البشرية في الحاضر وليس مقتصرا على الأكاديمية فإن نقاش الزمن من المنظر الثقافي الاجتماعي يصبح ضرورة اجتماعية. وقد أشار دوركهايم في هذا الصدد بصعوبة تقديم تصور عن الزمن إذا لم يتم تحديد العمليات التي وظفت في تقسيمه وقياسه والتعبير عنه (Durkheim 1995: 9). وركز أيضا على جانب مهم فيما يتعلق بالزمن بأنه يعبر عن اتفاق مجموعة اجتماعية ما وبالتالي فهو زمن اجتماعي.

فالتأطير الانثروبولوجي للزمن أوجد ما يمكن تقديمه بأنه الزمن المتوافق عليه من قبل مجموعة اجتماعية معينة – أي يتم إدراكه من الداخل– وبين الزمن المدرك من قبل الباحثين أي الإدراك الخارجي. هذا يقودنا الى إخضاع مفهوم الزمن للنقاش لسببين: الأول أن الزمن لا يمكن فصله عن التجربة والممارسة الاجتماعية وثانيا أن بناء الزمن هو نتيجة عمليات اجتماعية وثقافية وبالتالي تختلف حسب المحتوى الثقافي (Munn 1992). وفي نفس الوقت، لا بد من الإشارة أن الزمن يتسم بكونه نتاج تاريخي معقد يحمل في طياته تضاد مع الخبرات المختلفة حول الزمن. (Bear 2014). فعلى سبيل المثال، نجد أن التقسيمات الزمنية في الوقت الحاضر ما هي إلا تمثلات للرأسمالية التي سعت للوصول إلى مقياس شمولي للقيم، وكذلك إلى ربط المجتمعات المختلفة مع تسلسل زمني إنساني موحد، مغيبة جانبا مهما تعلق بالتنوع في الإيقاعات الاجتماعية والخبرات. وفي نفس الوقت نجد مؤسسات لعبت دور الوسيط في التمثلات والتقنيات والإيقاعات الإنسانية وغير الإنسانية المتباينة المتعلقة بالزمن. تلك المؤسسات التي أصبحت تلعب دورا معياريا بين التمثلات المتصارعة حول الزمن. أي ارتبطت تمثلات الزمن مع مفاهيم القوة (agency) وأوجدت كرونوتوب أو خرائط زمنية تبدو متجانسة ولكنها تحمل في طياتها تنوعا وخبرات تنشأ من خلال التضاد في نتائجها الاجتماعية (Bear 2014). فالمخططات الزمنية التاريخية التي تظهر بأنها متجانسة هي في حقيقة الأمر متنوعة ومختلفة تجمع في جوانبها أشكالا من الزمن الاجتماعي والزمن الغير إنساني وغيره التي تصبح مجال ممارسة للعلوم مثل الأركيولوجيا.

إن التقديم السابق حول التعقيدات المرتبطة مع الزمن وتمثلاته يمكن نقاشها في بعض المفاهيم المستخدمة في الأركيولوجيا. تلك المفاهيم التي تشكل عصبة مهمة في تمثلات الزمن مثل الكرونولوجيا (Chronology) أو علم الزمن، والعصر (Age) والفترة (Period). يعتمد دراسة الزمن في الاركيولوجيا على التصنيف (هنا التركيز لا ينصب على كيفية تحديد عمر الأشياء –dating–). إن عملية التصنيف الزمني تعتمد على ما يسمى التحقيب الزمني (Chronology). تلك المفردة تتكون من كلمتين chrono المشتقة من اليونانية واللاتينية khronos وتعني "الزمن، زمن محدد أو موسم أو لحظة"، في حين أن الكلمة الثانية logy تعني علم. فمنذ القرن السادس عشر أصبحت الكلمة تشير إلى علم الزمن (the science of time). المشتقة من اللاتينية الحديثة والفرنسية. وكمعنى تدل على " *إفادة* محددة لترتيب *مفترض لأحداث* محددة في الماضي (https://www.etymonline.com/ word/chronology). تلك الإفادات المرتبطة مع أحداث محددة تعبر عن التمثلات التي تجسد الأحداث مما يجعل من الممكن أن تصبح مرئية. أي أن تلك الإفادات ما هي إلا عبارة عن تصورات حول الزمن. فمن الأجدر هنا التساؤل لماذا استخدم هذا الجدول الزمني للأحداث؟ إن الإبحار في الزمن يتطلب تطوير تمثلات من قبل الإنسان أو خرائط زمانية (هنا التقسيمات الزمنية). هذه التقسيمات الزمنية تشكل وتلعب دور الوسيط للخبرات الفردية للزمن. فالأجدر إذا هنا تحليل تلك التمثلات للزمن التي من خلالها افترض بأن الإنسان قام بفعل في الطبيعة أو العالم. لكن لا بد من الإشارة هنا بأن الإنسان يتشكل له خبرات مختلفة للزمن من خلال وجود تلك التقسيمات الزمنية. إن تلك التقسيمات الزمنية مليئة بالتمثلات الجمعية التي تجمع تأثيرات مختلفة وعمق زمني في نفس الوقت. إن التقسيمات الزمنية التي وضعت منذ نظام العصور الثلاث أغفلت أهمية الزمن الاجتماعي والتأثيرات الاجتماعية المرتبطة به. إن التقسيمات الزمنية للماضي – من وجهة النظر الموضوعية وتأثيرها لإدراك الزمن–ما هي إلا زمن مجرد وخطي يوثق أحداثا خالية من التأثيرات الاجتماعية والمحتوى المعياري للزمن وتقسيماته، ومن المنظور الجمعي للزمن وطبيعة التضادات التي تحويه ومن التراتبية لتلك التقسيمات من المنظور المجتمعي، أي كيفية التفاعل بين تلك التقسيمات مع الإيقاعات الاجتماعية المختلفة من جهة وكذلك الإيقاعات الغير إنسانية من جهة أخرى. باختصار إن التقسيمات الخطية –linear time– للزمن تمتاز بجانبين الأول: يحتوي تمثلات لا تخلو من التنوع والتضاد فيما بينهما، والثاني: أن تلك التقسيمات تخفي في داخلها العديد من التشكلات الزمنية (Bear 2014).

أما مفردة العصر (age) المستخدمة في تقسيمات الماضي فقد استخدمت في الجزء الأخير من القرن الرابع عشر للإشارة إلى "فترة طويلة وغير محددة في التاريخ الإنساني"، المشتقة من الفرنسية القديمة *aage* التي تعني عصر أو عمر أو حياة أو فترة حياة أو بلوغ. وإذا استرسلنا في الكلمة اللاتينية *aetaticum* فتعني فترة من الحياة وعمر وفترة حياة الشخص أو السنوات، أو تأتي بمعنى الخلود. ما يهمنا هنا المعنى المرتبط بكلمة "العصر" الذي يشير إلى مرحلة محددة من الحياة أو الإشارة إلى الوقت الذي عاشه شيء ما أو استمر شيء ما في تأدية وظيفة معينة. لذا، تم استخدامه في الاركيولوجيا (منذ عام 1865م) لتسمية العصور والإشارة إلى المواد المستخدمة في تصنيع الأدوات أو الأسلحة. (أي مشابه لعلم الجيولوجيا الذي استخدم مصطلح عصر فيها للإشارة إلى الفترات العظيمة في حياة الأرض، فهو شيء مادي وليس له دلالات إنسانية). أن استرجاع انثروبولجيا الزمن لفهم المقصود بالعصر يصطدم معرفيا بالبعد الاجتماعي والخبرة الاجتماعية للزمن. فالمادة هي التي أعطت القيمة للزمن وليس الإنسان ولا طبيعة التمثلات المختلفة التي تضمنها كل عصر على حدة. إن هذا النقاش حول العصر يصبح أكثر تعقيدا إذا تم ربطه مع مفردة الفترة (period). فهذه المفردة فتشير إلى امتداد أو جزء من الزمن، من اللاتينية بمعنى جزء متكرر أو دورة مثل دورة الألعاب اليونانية، وأيضا تشير الكلمة إلى حلقة متكررة من الأحداث التي تؤدي إلى فاصل زمني. أما في الجانب التعليمي فاستخدمت الكلمة للإشارة إلى جزء من الزمن الذي تم فصله لأغراض التعلم (من وكيف تم فصله هنا تكمن الأهمية وكذلك لماذا اعتبرت الفترة في الاركيولوجيا غير متكررة أو تتميز بكونها دورة من الأحداث المتكررة؟ إن الفترة مرتبطة بمفهوم الحدث (event) الذي يعني نتيجة شيء ما، هذا التعريف للحدث يجعل من أهميته ليس فقط بحدوثه (تاريخيا وزمنيا) وإنما بتكراره والعواقب التي ارتبطت مع حدوثه.

إن الآثاري أو المؤرخ يعتمد على التقسيم الزمني (chronology) ويسعى إلى وضع إطار زمني للرواية الأثرية أو التاريخية. بمجرد محاولة المؤرخ أو الآثاري الوصول إلى رواية زمنية ما فإنه ينقل الزمن الطبيعي إلى زمن اجتماعي بمعنى يسعى إلى تدجين الزمن (Le –Goff 1992: xviiii). أي أن الإطار الزمني يصبح تقويما منتجا يتأثر في الثقافة أكثر من الجانب الطبيعي المجرد للزمن. فهو نتاج وتعبير عن التاريخ سواء ذلك التاريخ الذي يعكس الجانب العلمي أو التقدم التكنولوجي أو التطور الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وحتى الأصول الدينية أو الأسطورية للإنسان. فنحن إذن أمام عملية تحول الزمن الدائري وحتى الأسطوري للإنسان إلى زمن خطي (linear time) يتسم بكونه منظما ويمتاز بالتقدم من مرحلة إلى أخرى وبخطوات محددة ومحددة بعدد من السنوات. فالماضي أطر ضمن بدايات زمنية تم البحث ضمنها عن تقسيمات له (periodization). الممتع في هذا الصدد تقديم

المثال التالي الذي أطر البحث في ماضي "الأرض المقدسة " فتحديد البدايات تمحور حول "المملكة الاسرائيلية" وأصبح هذا الحدث نقطة تقسيم الزمن إلى حقب مثل ما قبل تأسيس "مملكة اسرائيل" والأحداث المهمة التي ارتبطت مع تأسيسها ومن ثم ما بعد انهيارها. هذا الإطار التقسيمي للزمن تطور عن طريق تحديد الفترة لكل حدث أي تقديم فكرة استمرارية الحدث على اعتباره حدثا معاشا. بهذا المنهج لمعالجة الزمن تم إعادة اكتشاف الزمن ليصبح رمزية تاريخية أو يمكننا القول إعادة لاكتشاف مستوى معين من الذاكرة القديمة التي تتطلب تدعيمها ماديا. فالزمن كقيمة ارتبط مع الذاكرة وعملية التذكر.

إن المفاهيم الأداتية في الممارسة الأركيولوجية تتضمن التركيز على مفهوم العصور والفترات الزمنية. فالأول أخضع إلى العامل التكنولوجي، فتم إعطاء القيمة الاجتماعية للعصور بناء على الأهمية التكنولوجية التي سادت في أوروبا. والتي استخدمت أو وظفت فيما بعد باعتبارها تمثل عالمية العلم في التعامل مع الماضي. فالتوصل إلى عالمية لعلم الاركيولوجيا، كغيره من العلوم الناشئة في القرنيين الثامن والتاسع عشر، يتطلب الوصول إلى عالمية وعلمية لمفهوم الزمن (زمن غير مرتبط بالإنسان يؤدي إلى تقسيمات الزمن مثل العصور) التي نحن من قررها في حياة الإنسان في الماضي، فنجد التقسيمات الكبرى للعصور مثل العصر الحجري والنحاسي والبرونزي والحديدي. فما الذي تعنيه هذه العصور للإنسان في الماضي أو الحاضر وخاصة في المشرق العربي؟ هل هي تمثل قيمة اجتماعية أو تاريخية أو دينية؟ أم أنها تقسيمات أيدولوجية تم إسقاطها على ماضيه وأصبحت ذات قيمة لغيره بحجة العلم ولا تمثل نظرته للعالم (worldview)، كما يجب أن تكون له كما كانت للإنسان في أوروبا؟ أي أن الموضوعية ما هي إلا سلاح موجه ضد الإنسان المحلي ويستخدم بدون وعي. إن الجانب المهم في إعادة هيكلة تلك العصور تتمثل في الغاية منها لنا في الحاضر، الغاية أو الميزة منها التي يصبح لها معنا وقيمة لنا في الحاضر والمستقبل ويتم إعادة كتابة التواريخ التي تهمنا من خلالها، تلك التواريخ التي تتعدى المركزية وتضم في طياتها كافة نواحي الحياة للمجتمع ككل وليس لفئة بعينها.

أما إذا تناولنا المفهوم الأخر المستخدم في الاركيولوجيا وهو الفترة فنحن أمام مشكلة أعمق من مشكلة العصور. إن تعريف الفترة، كما أشرنا أعلاه، يشير إلى جانبين: الأول مرتبط بأصول الكلمة والذي يشير إلى امتداد أو جزء من الزمن أو الجانب الثاني باعتباره حلقة متكررة من الأحداث تؤدي إلى فاصل زمني. فالفترة هي جزء من الزمن وظف من قبل الآثاريين من أجل التعلم، كما يشير الجانب الثاني من التعريف لمفهوم الفترة العامل المشترك هنا أن الفترة تمثل جزء من الزمن ولكن كيف يتم تحديد هذا الجزء وكيف يصبح له قيمة سواء للآثاري؟ أو للعامة من الناس؟ أظهر تاريخ علم الاركيولوجيا المراحل المختلفة للوصول إلى الزمن وتقسيمه إلى فترات، فالأول تحدثت المادة فيه عن تاريخها من خلال ارتباطها مع النصوص، ومن ثم أصبحت المادة ترتبط مع التسلسل الطبقي وهنا تم دمج المادة مع الطبقات من أجل تحديد قيمتها ضمن السلم التطوري أي أن العلاقة المتداخلة ما بين المادة والطبقات التي وجدت فيها هي مرحلة تظهر تفوق الإنسان في اخضاع الزمن.

الجانب المهم بعد توضيح المقصود بالزمن وكيفية إيجاد التقسيمات الزمنية لا بد من ربط الزمن والمكان المرتبط مع المادة الأثرية وأيضا التراث مع المحتوى الاجتماعي والثقافي.

العلاقة ما بين المادة والقيمة والقانون

يعتقد العديد من المهتمين بدراسة تاريخ الاركيولوجيا على أن هنالك علاقة وثيقة ما بين نشوئها وتبلورها كعلم وبين مرحلة بدايات الدولة الوطنية في أوروبا (Kohl 1998; Diaz-Andreu 2007 Trigger 2007). فالماضي بأشكاله وتنوعه وظف من قبل السياسة لتعزيز مشروع الدولة الوطنية. ما يهمنا هنا كيف أصبح الماضي تحت تأثير المؤسسة السياسية والسيادة عليه من قبل الدولة، وكيف أصبح للقانون دور–كأداة سيادية وتنظيمية للدولة– في تعريف ما هو آثار والغاية منه وحتى أنواع القيم المرجوة منه. إن تاريخ الدولة وكيفية إدراكها للتراث تحدد إلى درجة كبيرة التعريفات المستخدمة في العديد من الأدوات القانونية. بمعنى أخر، تؤثر تلك التعريفات في المواد القانونية على تطور وإدارة التراث في تلك البلدان. فالقانون المرتبط مع التراث يعتمد بدرجة كبيرة على الدولة التي شرعته وبالتالي هنالك اختلاف في تحديد ما هو تراث أو آثار وماهية المصادر التي تندرج تحت ذلك المسمى.

في هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن الشرق قد مر في ثلاث مراحل مهمة في تاريخه السياسي أثرت بطريقة مباشرة على المفاهيم والتعريفات المرتبطة مع قانون أو قوانيين الآثار، وهي مرحلة "السيادة العثمانية" وما تضمنتها من تشريعات وقوانين ومراسيم تتعلق بالآثار، ثم مرحلة الاستعمار الغربي (المرحلة الكولونيالية) أما المرحلة الأخيرة فتمثل القوانين التي عدلت أو صدرت بعد نشوء الدول الوطنية، أي التي تمثل مرحلة "ما بعد الكولونيالية". الممتع في الأمر أن التعريفات والقوانين التي رسمت تلك المراحل اتسمت بالاختلاف خاصة في تعريف ما هو آثار أو تراث، والأهم من ذلك أن تلك القوانين تأثرت من مرحلة "الكولونيانية" إلى "ما بعدها"

بدرجة كبيرة بخبرة الكولونيالي خاصة فيما يتعلق بتصنيف التراث المراد المحافظة عليه.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتقسيمات سايكس- بيكو بين فرنسا وبريطانيا في الوطن العربي، نجد أن الأردن وفلسطين وضعتا تحت ما يسمى "الانتداب" البريطاني. فبعد تشكيل ما يسمى الحكومة المدنية في فلسطين في تموز من العام 1920، تبع ذلك مباشرة إصدار لما يعرف بقانون الآثار الذي بدأ يأخذ حيز التنفيذ في شهر تشرين الأول من نفس العام. مسودة القانون تم وضعها من قبل لجنة مشتركة من "الآثاريين" والتي تقدمت بمقترح القانون قبل وروده في الفقرة 21 المتعلقة بانتداب فلسطين في الملحق التابع للفقرة 421 لما يعرف باسم معاهدة سيفره. (Bentwich 1924: 251). شكلت حكومة الانتداب المجلس الخارجي للآثار بحيث تألف من العديد من الأعضاء الذين كانوا ممثلين لجنسيات مختلفة ومن مجموعة من الأشخاص من ذوي الاهتمامات "الدينية" والأصول "العرقية" المختلفة؟ مثل مدرسة القديس اتينيه الفرنسية (فرانسسكية) والمدرسة البريطانية والمدرسة الامريكية والجمعية العبرية للآثار والحكومة البريطانية. ولم يضم المجلس بأي حال أي عضو من الفلسطينيين أو من يمثلهم.

تضمن قانون الدائرة في الفقرة الأولى فيه تعريفا لما هو آثار وذلك لشرعنة سلطة الانتداب البريطاني القانونية اعتمادا على عامل الزمن. فتم تعريف الآثار حسب قانون الدائرة بكونه" أي بناء أو مادة صنعت من قبل الإنسان قبل 1700 م". فما هو السبب في اختيار هذا العام حسب القانون ليكون فاصلا ما بين الآثار والتراث أو الماضي والحاضر؟ هل أخذ الآثاريين بعين الاعتبار عند سن هذا التشريع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي سادت بريطانيا في ذلك الوقت كنتاج للثورة الصناعية وبالتالي اعتبرت هذه الثورة عامل تمايز تاريخي بين ما هو آثار وتراث؟ أما الجانب الأخر الذي أثر وبشكل قوي على العلاقة ما بين الآثار والمجتمع،عدم ورود أي ذكر في القانون حول أهمية (significance) الآثار وكيفية توظيفها من أجل مشروع "الدولة الوطنية"، التي افترض بأن بريطانيا تسعى إلى إنشائها في فلسطين من خلال شرعنة انتدابها عليها.

وإذا استرسلنا في عرض العلاقة ما بين القانون (كأداة للسلطة) والقيمة من الآثار، نجد أن تلك العلاقة تتأثر بطبيعة المحتوى الثقافي التي صدرت فيه. فالمرحلة الكولونيالية – الفرنسية والبريطانية- ربطت قيمة الآثار أو ما هو آثار ضمن إطار زمني, فالقطعية الزمنية اعتبرت عاملا في التمايز ما بين الماضي والحاضر، فتم استخدام عام 1700م في المادة 1 من قانون الآثار في لبنان وسوريا في زمن الكولونيالية الفرنسية لتحديد الفاصل بينهما. فعامل الزمن هذا هو ما حدد القيمة من الماضي وتم قولبتها ضمن قيمتين متمثلتين بالقيم الفنية والتاريخية. وهذا أيضا مشابه لقانون الآثار العراقي الصادر عام 1936م الذي حدد في المادة الأولى ما هو آثار قبل عام 1700 ميلادي. أن المشرع الكولونيالي سواء في فلسطين أو الاردن أو العراق أو لبنان اتفق على العام 1700 م ليكون فاصلا زمنيا ما بين الماضي والحاضر، ولكن هذا الفاصل الزمني لم يكن معتمدا على رؤية تاريخية ثقافية محلية، وإنما سياسية تخص الكولونيالي نفسه (انظر لاحقا). فالمشرع هنا ألغى ما يقارب 200 عام أو أكثر من تاريخ الشعوب واعتبرها غير ذات أهمية بالنسبة للماضي أو دراسته. من جانب أخر، إن تحديد الزمن القطعي بهذا الشكل ألغى ما يمكن اعتباره ذا أهمية للدولة الوطنية سواء التاريخية أو التذكارية من الاستمرارية. لذا نجد على سبيل المثال القانون العراقي للآثار المعدل لقانون 1936م والصادر بتاريخ 1974/9/4م يأخذ بالزمن المتغير، بحيث اعتبر الآثار هي ما أنتجه الإنسان وكان عمرها 200 سنة أو يزيد. وكذلك ركز القانون المعدل على الأموال المنقولة والغير منقولة التي تقل عمرها عن 200 عام باعتبارها آثارا ووسع من القيمة المرتبطة مع الآثار والتراث لتشمل القيم التاريخية والقومية والدينية والفنية. أي أن الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الكولونيالية غيرت من نظرتها وبالتالي من تشريعاتها ومن القيم المرجوة من الماضي، فأصبح الماضي يقسم إلى آثار وتراث ولكن –كما هو الحال في العراق- شرعت القوانين لحمايتها. هذا التغير في القيم المرتبطة مع الماضي والقوانين التي حفظت تلك القيم نجدها أيضا في التشريعات الصادرة في بعض الدول مثل القانون العماني والبحريني والقطري والإماراتي... فعلى سبيل المثال نجد المشرع البحريني تأثر في الكولونيالي باعتبار العام 1780م زمنا قطعيا في تحديد ما هو آثار (قانون عام 1970 م) ولكن عدل ذلك الزمن في القانون الصادر عام 1985م و1995 م ليصبح الإرث ما قبل 50 عام مرتبط مع القيمة الفنية والتاريخية. هذا الزمن على أية حال يشمل بطريقة غير مباشرة الآثار والتراث معا. إن تغير الزمن لتحديد ما هو آثار نجده أيضا في القانون القطري ليصبح 40 عام مشابها بذلك للقانون الكويتي للآثار.

يبقى السؤال المهم هو الكيفية التي اعتمدت في عملية التقييم للقيم والتي وظفت من قبل المشرع القانوني على افتراض أن تلك العملية يجب أن تعكس اهتمامات العامة من الناس وقيمهم الثقافية؟ لا بد من الإشارة إلى جانبين مهمين في عملية التقييم المرتبطة مع القوانين السابقة. فالجانب الأول مرتبط بتراتبية القيم والثاني بفحوى تلك القيم. إن المقصود بتراتبية القيم هو التصنيف الذي تم اتباعه في إبراز القيم المهمة وذلك حسب ترتيبها كما جاءت في القانون. ففي الغالب نجد أن القيمة الفنية تطغى في نظر المشرع على القيمة التاريخية في تحديد ما هو آثار. وفي المقابل نجد المشرع قد توسع في تراتبية القيم لتتعدى القيمتين السابقتين ولتشمل قيم

أخرى من جهة وأعاد ترتيبها من حيث الأهمية مثل المشرع العراقي من جهة أخرى. بحيث نجد أن القيمة الفنية جاءت من حيث التراتبية في النهاية. إن عملية إعادة ترتيب القيم بهذا الشكل ربما عكس بشكل مباشر الايدلوجيا السياسية والغاية المرادة من الماضي. وفي نفس الوقت يعبر ذلك عن إعادة هيكلة القيم من الماضي في مرحلة ما بعد الكولونيالية لتخدم رؤية وأهداف الدولة الوطنية.

الجانب الثاني المتعلق بعملية تقييم القيم من الماضي يتعلق في فهم فحوى تلك القيم خاصة الفنية والتاريخية. إن تحديد الآثار بكونها تحمل قيمة فنية يتطلب نوعا من النقاش حول الكيفية التي تم الربط من خلالها ما بين قيمة الآثار والناحية الفنية. فالقيمة الفنية هي جزء من القيم الثقافية الاجتماعية وتعتمد بدرجة كبيرة على عدد من الخصائص النوعية. أي أنها تعبر عن الخصائص المرئية للتراث أو المادة الأثرية. فالخاصية الجمالية يمكن أن توظف من أجل تحديد الأشياء أو المباني باعتبارها آثارا أو تراثا. لكن إذا اعتبر الجانب الجمالي قيمة بحد ذاته فإنه يخلو بذلك من القيمة الأخلاقية المرجوة منه، وأما إذا نظر للفن على أنه أرقى وأسمى الانجازات الإنسانية وبكونه معبرا عن الاستمتاع الجمالي باعتباره أنبل أشكال الحياة (Perry 1926: 8)، فإننا أمام معضلة بموضوع القيمة من الناحية الثقافية خاصة أنها تعبر عن الفرد أو الرأي الشخصي ضمن محتواه الاجتماعي والثقافي وليس عن المجتمع ككل. يمكننا القول أن القيمة الفنية للآثار تجعل الحكم عليها يتطلب بشكل مسبق دراسة تراتبية للقيم التي تخص ثقافة بعينها وكذلك معرفة المعايير التي تعبر عن الفن بهذه القيمة مقارنة بالنشاطات الإنسانية الأخرى. فهل القانون الذي أعطى للقى الأثرية قيمة فنية عبر من خلالها عن الإجماع الاجتماعي في عملية التقييم، خاصة إذا اعتبرنا بأن موضوع القيم تحكمها الظروف الثقافية.

أما القيمة التاريخية للتراث أو الآثار فتخضع أيضا للنقاش من أجل فهم فحواها. فالعديد من القوانين تحدد القيمة التاريخية باعتبارها إما قيمة نفيسة تحتل الصدارة أو تأتي بالمرتبة الثانية من بين القيم المتعلقة بالماضي. المهم هنا التعرف على فحوى تلك القيمة التي تشكل جذور فكرة الآثار والتراث. إن مقدرة الآثار أو التراث سواء كموقع أثري أو مادة أثرية على إيصال وتحفيز العلاقة مع الماضي هي أساس المعاني الكامنة في المادة التراثية. فالقيمة التاريخية تستمد من المادة الأثرية بعدة طرق مثل عمر المادة وعلاقة المادة مع مجموعة من الناس أو حدث معين، أو ندرة تلك المادة وحتى من خلال ندرتها التقنية وغيرها من الطرق. في المقابل نجد أن القيمة التاريخية تعتبر مصدرا مهما لقيم أخرى مثل القيمة التعليمية أو الأكاديمية للحصول على معرفة تتعلق بالماضي أو لتخدم قيمة فنية. فالقيمة التاريخة لا تقتصر على عمر المادة الأثرية لأنها تصبح قيمة جوهرية وبالتالي لا تتعدى المادة نفسها بخصائصها. ولكن المهم كيف يمكن لتلك القيمة التاريخية أن ترتبط مع الحاضر بتنوعه وديناميكيته وتصبح جزءا منه وليس بعيدة عنه بحكم تلك الخاصية الجوهرية.

على أية حال، إن اقتصار القانون في تحديد قيمتين مرتبطتين مع الماضي يقلص أهمية الماضي في الحاضر خاصة ليخدم التنوع الموجود في الحاضر، وكذلك الديناميكية التي يفترض أن تتسم بها هذه القيم. وبنفس الوقت يغفل العديد من القيم الأخرى التي تشكل جزءا من أهمية الماضي مثل القيمة الرمزية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وطبيعة المحتوى الثقافي الخاص لكل مجتمع من المجتمعات.

<u>الماضي: التداخل ما بين القيمة والزمن والسلطة</u>

تطرقنا في الصفحات السابقة إلى جينولوجيا مفهوم "الأهمية" و"القيمة" وعلاقتهما مع الزمن والقانون. واستطعنا تحديد الخطاب المرتبط مع ما هو ذي "أهمية" أو "قيمة" عندما نتعامل مع الآثار. ما أود مناقشته في الصفحات التالية هو الإشكالية التي نشأت في عملية الفصل ما بين ما هو آثار في الماضي وبين ما اعتبره البعض تراثا في الحاضر. بمعنى أنه إبراز للمشكلة بين الماضي والحاضر. فهل عملية الفصل هذه أمر طبيعي ومبرر اجتماعي أم قانوني؟ وهل هي ممارسة للقيمة من الماضي بطريقة مدركة أم غير مدركة من قبل السلطة أو الآثاريين في محتوى أو سياق معين؟

سأبدأ النقاش حول التداخل ما بين القيمة من الماضي والزمن والسلطة باعتبار أن الأخيرة قامت بشرعنة ومأسسة قيمة الماضي من خلال منظور إداري وظرفي في تحديد قيمة الأشياء في الماضي (شكل 1). مبتعدة عن تأطير هذه الأشياء من خلال مدلولاتها ومعانيها في الحاضر. على اعتبار أن القانون هو بمثابة تأطير تصنيفي للماضي لإخضاعه إلى مأسسة الدولة الحديثة. خاصة إذا أدركنا أن الاركيولوجيا كعلم ارتبط نشوؤها مع الدولة الوطنية. لتوضيح ذلك لا بد من استعراض ومناقشة كيفية تفويض القانون للمؤسسات في التعامل مع الماضي وتحديد قيمته. سوف يتم التعامل مع جينولوجيا القيمة لما لها من بعد في تحديد الروايات التاريخية المرتبطة مع ما هو مراد من الماضي.

شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر تحولا مهما فيما يتعلق بظهور التشريعات القانونية المتعلقة بالآثار. فخلال هذه الفترة بدأت

في أوروبا ولادة الدول الوطنية والتي لجأت إلى الماضي بطريقة أو بأخرى لشرعنة تأطيرها السياسي الجديد (Trigger 1984; Diaz-Andreu and Champion 1996). وفي نفس الوقت، زادت أهمية الشرق بالنسبة إلى أوروبا كمصدر للبعثات والاستكشافات الأثرية التي ترافق معها نقل وتهريب العديد من الآثار إلى أوروبا. وكرد فعل قامت الإمبراطورية العثمانية بسن قوانين للحد من عمليات تهريب ونقل غير شرعي للآثار من الشرق إلى الغرب. ولكن لا ننسى بأن الإمبراطورية العثمانية ولأسباب سياسية أيضا، تأثرت في الفكر المرتبط ما بين أهمية الآثار أو الماضي مع بناء الدولة الوطنية الذي ساد في أوروبا. على أية حال، شرعنت الدولة العثمانية القوانين المتعلقة بالعاديات وممارسة العمل الأثري في المناطق التي خضعت لسلطتها. فشرع أولى القوانين في عام 1869م وعدل في عام 1874 م، ليكون بمثابة حامي ضد الحصول الشرعي أو الغير شرعي على الآثار من قبل الآثاريين أو التجار أو المهتمين بالآثار والرحالة الأوروبيين. إن المتتبع للقوانين الصادرة عن الدولة العثمانية يلاحظ الاختلاف في التركيز على القيم المنطوية على الآثار وحتى في تحديد ماهيتها. فالمشرع العثماني ركز على تحديد الغاية من قانون الآثار في حماية وشرعنة ملكية الدولة على الآثار، أي بمثابة سيادة الإمبراطورية وحفظ كرامتها في المحافظة على الآثار (Halevy 2018:92). لكن قانون الآثار المعدل عام 1884 م ركز على القيمة المرجوة من الآثار تلك القيمة التي تضمنت أهمية تاريخية، كدليل على أصول الأجداد في الأقاليم التابعة للإمبراطورية. فجاء تعريف الآثار باعتباره يمثل" اللقى التي تركت من قبل الجماعات القديمة التي استقرت في الإمبراطورية العثمانية" ومتضمنة المباني والبقايا المعمارية القديمة واتسعت القائمة بحيث أصبحت شاملة لكل ما يمكن اعتباره آثار. مما سبق نلاحظ التحول في مفهوم القيمة وعلاقتها مع الآثار، ففي البداية انحصرت قيمة الآثار بالجانب الاقتصادي (economic value) بحيث تم بيع الآثار إلى المتعهد الألماني الذي كان مشرفا على مشروع سكك الحديد والمهتم بجمع الآثار ونقلها إلى متحف البرغامون. وضمن خضم التهافت على الشرق من أجل حصاد آثارها ونقلها إلى أوروبا، طلب من القائمين على إدارة المتحف الإمبراطوري وضع تشريعات من أجل حماية الآثار وإخضاعها لملكية الدولة ولكن هذا الطلب لم يتطرق لأهمية الآثار التاريخية أو الجمالية أو حتى الاجتماعية (Shaw 2003: 111). بمعنى أخر، ركزت الإمبراطورية العثمانية في البداية على إبداء الأهمية السياسية للآثار (political value) التي تمكنها من السيطرة على الآثار والسيادة عليها مقابل التوسع الأوروبي من جهة، وكذلك لإظهار عظمة تاريخ الإمبراطورية في فترة بدأت فيها الإمبراطورية في التراجع (Halevy 2018). إن التغير في مفهوم القيمة المرتبطة مع الآثار بدا واضحا من خلال التغير في التشريعات المرتبطة مع قانون الآثار. فنجد التغير من القيمة الاقتصادية إلى القيمة السياسية وإلى القيمة التاريخية. كأننا نقول أن القيم مرتبطة مع الخطاب المرتبط مع السلطة والغاية التي تسعى إلى إظهارها من تحديد تلك القيم ضمن خطاب ما. والملاحظ أيضا أن العلاقة ما بين الآثار والزمن ارتبطت مع القيمة السياسية. فالحاضر بالنسبة للعثمانيين مثل وعاء زمني لاسترجاع الزمن في الماضي أو التركيز على الزمن الذي يخدم الحاضر. فتم التركيز على الفترات الكلاسيكية والاحتفاظ بها في المتحف الإمبراطوري كردة فعل سياسية لإظهار السيطرة السياسية العثمانية على الماضي بغض النظر عن المكان الذي يتبع الإمبراطورية، وكذلك للحد من الاهتمام المتزايد للبعثات الأوروبية للتنقيب ونقل الآثار الكلاسيكية– خاصة الهيلينية– باعتبارها تمثل أصول الحضارة الأوروبية. أما خلال القرن التاسع عشر وخاصة خلال فترة التنظيمات فتم التركيز على الآثار الإسلامية وإنشاء متحف يضم تلك الآثار – انتقاء زمني من الماضي– لخدمة ايدولوجيا الدولة في إضفاء الشرعية الدينية على سياستها. فعلى سبيل المثال، قام والي القدس راؤف باشا عام 1884 –1885 م بإرسال نقش يعود للخليفة الأموي عبد الملك إلى المتحف الإمبراطوري في اسطنبول، فالقيمة التي ارتبطت مع الآثار المرسلة تتمثل بالإرث الاسلامي للإقليم الذي يتبع الإمبراطورية العثمانية. فتم اختيارها من قبل الوالي– الجانب السياسي– بدلا من الآثار الكلاسيكية أو الأقدم – الموضوع التراث– لتمثل مرحلة التنظيمات وتركيزها على إبراز الإرث الإسلامي للإمبراطورية خاصة زمن عبد الحميد الثاني (Laurent and Taskoemuer 2013: 16).

هذا التأطير للعلاقة ما بين القيم والزمن والسلطة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر في الدولة العثمانية أخذ منحنا منقطعا وبنفس الوقت اتسم بالاستمرارية بعد الحرب العالمية الأولى. فالاحتلال البريطاني والفرنسي للشرق عكس مرحلة إعادة هيكلة للقوانين المتعلقة بالآثار لتخدم *قيم* مختلفة تتفق مع السياق السياسي الجديد. فكما رأينا سابقا، بقيام حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين بإصدار التشريع المتعلق بتعريف الآثار. فتعريف ما هو آثار يعد بحد ذاته تحديدا للقيم من الماضي خاصة إقصاء الأهمية التاريخية للسكان المحليين من ذلك الإرث وإعطاءه بدل ذلك تعريفا علميا *موضوعيا* بعيدا عن تعزيز الاحساس بذلك الإرث. فتعريف الآثار بكونها ما صنعه الإنسان جعل من موضوع الدراسة منعزلا عن الحاضر. برأيي إن العلاقة ما بين هذا التعريف والأجندة السياسية للانتداب تستحق الملاحظة, فالدراسات التوراتية اعتبرت بحد ذاتها استرجاعا من الماضي وليست منتهية. إن عملية الاسترجاع تجعل من تعريف التراث بكونه مستمرا من الماضي أي لا يحمل في طياته مراحل للانقطاع وبالتالي سوف يتم إحياء الماضي بآثاره كقيمة

تاريخية واجتماعية تخص المجتمع اليهودي فقط، وهذا ما يفسر أيضا الطريقة التي تم بها اختيار أعضاء المجلس الخارجيين للدائرة مثل الجمعية العبرية للآثار. الجانب الأخر الملفت للنظر في قانون دائرة الآثار تحت الانتداب البريطاني هو تحديد إطار زمني لما يمكن اعتباره ماضيا أو يدخل تحت الحماية أو السيادة للانتداب. فتاريخ 1700 م أطر العلاقة ما بين السلطة والماضي وملكيته. فقيمة الشيء تكون كبيرة إذ كان أقدم من 1700 م ويخضع بالتالي للسيادة والمحافظة عليه, فهذا التاريخ يفسر وبشكل مقصود إشكالية حكومة الانتداب مع التعامل مع قيمة الماضي وعلاقته مع الحاضر. فهو يشكل انقطاعا تاريخيا لسكان فلسطين في الحاضر عن ماضيهم وبنفس الوقت يمثل الصراع السياسي بين الحكومة البريطانية وإبراز سلطتها مقارنة مع الحكومة العثمانية. فالقيمة الزمنية للعام 1700م لا تتعدى بكونها قيمة سلطة وتهميش للفترات العثمانية في فلسطين، اتندثر مع الزمن لعدم العناية بها (Halevy 2018). بمعنى لم يشكل هذا الزمن قيمة اجتماعية للسكان المحليين لاعتباره ارتبطا مع تغيراجتماعي أو اقتصادي مهم (اذا ما تم مقارنة زمن الثورة الفرنسية عام 1789 م كفاصل مهم ما بين ماضي وحاضر فرنسا،Le Goff (1992). للأسف تم تبني هذا التاريخ أيضا من قبل دائرة الآثار الأردنية مما أدى إلى اندثار العديد من إنجازات الإنسان التي تعود إلى ما بعد 1700 م. واقتصت تلك الحقبة من تاريخ الدولة الوطنية. فالقيمة والأهمية للماضي لم تعد في العلاقة ما بين التراث والتاريخ وإنما الإخضاع والتاريخ. إن علاقة السلطة والآثار تجلت أيضا بشكل واضح في التشريع القانوني لدائرة الآثار "الاسرائيلية" باعتمادها عام 1700 م فاصلا ما بين الحاضر والماضي، وبهدف ترك التراث الذي يلي هذا التاريخ للاندثار بكونه يمثل إرثا للسكان الفلسطينيين وبالتالي عدم إدراجه قيمته كآثار يسارع في تهدمه واندثاره.

إن مشكلة الفصل ما بين التراث (الحاضر) والآثار (الماضي) جسدها المشرع بطريقة مختلفة حسب الدولة الوطنية. فالحاضر أي التراث اندرج بعمر مئتي سنة (حوالي منذ العام 1800م) في كل من العراق (قانون 2002م) وسوريا (قانون 1999م) واليمن (قانون 1997 م)، ولكن لم يوضح القانون لماذا تم اختيار هذا الزمن وما هي الأهمية التاريخية له. ولكن ارتبطت أهمية التراث في نصوص القوانين باعتبارها آثارا إذا كانت لها أهمية أو قيمة تاريخية أو جمالية.

مرحلة التفكيك للاركيولوجيا والتراث والقيمة: نظرة ما بعد كولونيالية

مما لا شك فيه الآن أن هنالك علاقة وثيقة ما بين ظهور الاركيولوجيا والمشروع الكولونيالي الأوروبي خاصة مع انتشاره إلى أجزاء العالم المختلفة (Trigger 1984). فتعالت أصوات العديد من الآثاريين لتفكيك تلك العلاقة وأثرها في نشر تقاليد مختلفة من الاركيولوجيا حسب الدول التي تم استعمارها (van Dommelen 2011; Lane 2011). فعلى سبيل المثال نجد الاركيولوجيا البريطانية وصراعها مع الأحادية التي حاولت الاركيولوجيا الأمريكية نشرها في العالم تحت ما يسمى "علم الآثار الجديد" (New Archaeology). ومما لا شك فيه أن تلك الأنواع من الاركيولوجيا لم تخلو من التأثيرات الثقافية التي حملتها معها وكذلك علاقات السلطة التي تضمنتها. فلا يمكن في هذه الحالات عزل الآثاريين الممارسين للعمل الأثري في الأقاليم التي تم استعمارها عن التأثيرات الايدولوجيا السائدة في تلك المجتمعات. فيمكننا القول أن الماضي محط خلاف سواء من حيث علاقته الزمنية مع الحاضر أو بكونه ماضيا حقيقيا حدث وانتهى. تلك العلاقة التي اتخذت في الوقت الراهن نقاشا موسعا ركز على الاختلافات الثقافية. هذا النقد للعمل الأثري شمل أيضا موضوع إدارة التراث الثقافي (خاصة المادي منه). فالرابط ما بين التراث والاهتمام به اعتبر نتاجا لعصر التنوير في أوروبا ونابعا من الشعور لقيمة الماضي لكونه يمثل استمرارية ثقافية، في حين نجد أن التركيز على أهمية التراث في المجتمعات الغير أوروبية، التي لم تشهد عصر التنوير باعتباره قيمة روحية (Byrne 1991). إذا تم الاتفاق بأن الماضي لم ينتهي فإن ذلك يقودنا إلى الاعتراف ولو بشكل ضمني بأنه اتخذ أشكالا مختلفة في الحاضر (Said 1993). وهذا يجعل من القيم والأهميات المرتبطة مع الممارسات الأثرية وإدارة التراث محط جدل من جهة وكذلك تصبح هذه الممارسات موجودة ضمن علاقة متداخلة مع الحاضر. تلك العلاقات التي تؤثر في التحولات التي تشهدها رؤية صورة الأفراد والجماعات لذاتها التي تتسم بالتغير. فالعلاقة ما بين الذكريات والتراث علاقة متحولة يتم تقيمها واختبارها بطرق مختلفة (Kolen 2009) هذا التداخل ما بين الماضي والحاضر يتطلب بدرجة كبيرة إعادة النظر بفهوم القيم المرتبطة سواء مع التراث أو الآثار، على اعتبار بأن القيم تحددها بدرجة كبيرة السياقات الثقافية المختلفة. بناء على ذلك، تصبح إعادة النظر بمفاهيم القيم حاجة ملحة في الحاضر على اعتبار بأن تحديدها خضع إلى السلطة الكولونيالية بدرجة كبيرة من جهة وكذلك خضعت إلى المحتوى الثقافي الذي انطلقت منه السلطة الكولونيالية في نظرتها إلى الماضي. فالمطلوب في البداية إعادة تفكيك تموضع تحديد القيم من الماضي من السلطة الأكاديمية (المجتمع المتخيل للآثاريين والمغلق على ذاته) والقانونية إلى المحتوى الاجتماعي. بمعنى، أن تصبح هذه القيم منطلقة من اهتمامات الناس ومشاركتها في تحديد

ماهيتها. إن القيمة الاجتماعية (social value) للممارسات الأثرية تجعل من الماضي ذا أهمية خاصة في الحاضر وتلغي الفاصل الوجودي بينهما وتجعل الماضي يتصف بالاستمرارية وليس الانقطاع ويلبي المتغيرات في الحاضر. إن عملية الانتقال من مفهوم القيم الجامدة كما شرعها القانون – أي التي تهتم بالقيم الجوهرية للأشياء فقط مثل عمرها–إلى القيم المتغيرة حسب المعطيات الاجتماعية تعزز مفهوم الهوية الاجتماعية والترابط الاجتماعي وكذلك احترام التعددية الاجتماعية مما يحفر المحافظة على الماضي ومخلفاته تحت ما يسمى "إدارة" التراث. بالإضافة إلى ذلك، إن التغير في مفاهيم القيم النابعة من المحتوى الاجتماعي يغير النمط السائد في الحكم على "الأشياء" واختيارها في الماضي سواء بأحاديتها التاريخية أو الجمالية أو الفنية التي تستند في تحديدها إلى الخبرة الأكاديمية وتحديد عمر "الأشياء" كما ترتئيها السلطة الأكاديمية والقانونية.

إن التداخل ما بين الآثار والتراث والقيمة يشكل محط النقاش الأساسي في كيفية المحافظة على نتاجات الماضي من قبل المجتمعات المحلية, فتحديد القيم النابعة من اهتمامات الناس يحد من التنافر بين المنهج الغربي في المحافظة وتفسير الماضي ويراعي النظم والقيم الاجتماعية والحد من النقل الأحادي للايدولوجيات الغير ملائمة مع تلك القيم الاجتماعية التي تخص مجتمعا معينا, فالتركيز فقط على تطبيق النماذج الغربية في المحافظة على التراث أو الماضي بمعزل عن المحتوى الاجتماعي يؤدي إلى صراع ومقاومة للقيم المفروضة وبالتالي اتساع الفجوة الوجودية بين الماضي وأهميته للمجتمعات المعاصرة, فالنموذج الغربي التنويري في المحافظة على التراث والقيم النابعة من الماضي لا يمكن أن تكون شمولية لكل المجتمعات التي ربما تعتبر القيم الدينية أو الروحية ذات مستوى تراتبي أعلى من قيم الاستمرارية الثقافية أو الجمالية أو الفنية. فتراتبية القيم والأهمية المرتبطة مع كل نوع يشكل حجر الأساس في الاستفادة من الماضي في الحاضر, فكما تم القبول بوجود تنوع في تقديم التاريخ – الاستغناء عن أحادية التاريخ العالمي– فلمَ لا ينطبق ذلك على الماضي والمحافظة عليه والقيم المرجوة منه, فلكل مجتمع قيمه ونظرته في تراتبية تلك القيم وحرية الاختيار بينهما بعيدا عن الانتقال الايدولوجي من المركز إلى الأطراف.

النتائج

تسعى الاركيولوجيا إلى تفسير الحقائق المرتبطة مع الإنسان في الماضي، لكن تلك الحقائق تصبح ذات قيمة إذا تم تحديد المراد منها. فالقيمة من الماضي هي بمثابة تحديد ما المراد منها في الحاضر سواء لعالم الآثار أو للناس أو للسلطة. إن الإشكالية المعرفية الآن هي تلك العلاقة ما بين الحاضر والماضي وكيف يراد من الماضي أن يكون ويخدم الحاضر. فلم تعد القيم الفنية والتاريخية التي رسمت المشروع المعرفي والقانوني للاركيولوجيا تلبي الحاجة منه في الحاضر، وكذلك ضمن التسارع الحداثي الذي مرت به الدول العربية والخوف من فقدان التاريخ الحديث للدولة الوطنية، أعيد تجسيد العلاقة ما بين الزمن والآثار والسلطة. فالممتع أن إشكالية الحاضر والقيم المرتبطة معه ألقت بظلالها على المراد من الماضي. فالتراث كمفهوم دخل في التصور حول الماضي والتركيز عليه من قبل الدولة الوطنية والعامة من الناس مثل نقلة معرفية في تحديد قيمه وما الحاجة منه. فالمشرع أو السلطة سارعت في إدراج مفهوم التراث ليس للإشارة إلى الماضي القريب وإنما ليشمل الماضي السحيق والاثنوغرافيا التي هي جزء من الماضي. إن توسع المشرع في التعامل مع الزمن هو بمثابة القول أنه لا يمكن فهم وتفسير الماضي السحيق دون الرجوع إلى الماضي القريب على اعتبار أن الأول بمثابة إنتاج ليس للإنسان بشكل عام وإنما للأجيال السابقة, فالحاضر هو الحافظ والمفسر لنتاجات الأجيال السابقة سواء التذكارية أو المعرفية أو الآداب أو العلوم.. والتي لم تنقطع بفعل البعد الزمني الذي رسمه الكولونيالي في فترة ما.

المصادر والمراجع

قانون دائرة الاثار الاردني رقم 21 لسنة 1988 وقانون رقم 22 لسنة 2002
قانون دائرة الاثار القديمة العراقية رقم (59) الصادر عام 1936
قانون دائرة الاثار والتراث العراقية رقم (55) الصادر عام 2002
نظام الاثار القديمة في سوريا ولبنان رقم (166) تاريخ 1933/11/7
قانون الاثار السورية رقم (1) تاريخ 1999/2/28
قانون الاثار للبحرين 1970/2
قانون الاثار للبحرين رقم (11) لسنة 1995

قانون الاثار اليمني رقم (8) لسنة 1997
قانون الاثار في قطر رقم (2) لسنة 1980
قانون الاثار في الكويت رقم (11) لسنة 1960
قانون بشان الاثار في الامارات العربية المتحدة رقم (11) لسنة 2017
نظام الاثار والمتاحف والتراث العمراني في المملكة العربية السعودية رقم (3) تاريخ 1436/1/9 (2014/11/2)

References

Bear, L. 2014 Doubt, conflict, mediation: the anthropology of modern time. Journal of the Royal Anthropological Institute: 3-30

Bentwich , N. 1924 The Antiquities Law of Palestine. Journal of Comparative Legislation and International Law 6 (4): 251-254>

Byrne, D. 1991 Western hegemony in archaeological heritage management, History and Anthropology, 5:2, 269-276, DOI: 10.1080/02757206.1991.9960815

Diaz-Andreu, M. 2007 A World History of Nineteenth-Century Archaeology: Nationalism, Colonialism, and the Past. Oxford: Oxford University Press.

Diaz-Andreu, M. 2017 Heritage values and the Public. Journal of Community Archaeology and Heritage, vol. 4(10): 2-6.

Diaz-Andreu, M. and Champion,T. (eds.) 1996 Nationalism and Archaeology in Europe. London: Routledge Tylor and Francis Group.

Van Dommelen, P. 2011 Postcolonial archaeologies between discourse and practice. World Archaeology 43 91): 1-6

Dumont, L. 1986. Essays on individualism: modern ideology in anthropological perspective. Chicago: University Press.

Durkheim, E. 1995 (1915) The Elementary Forms of Religious Life. Translated by K. Fields. New York: The Free Press.

Foucault, M. 1972 The Archaeology of Knowledge and the discourse on language. Translated by Smith, A.. New York: Pantheon Books.

Graeber, D. Toward an anthropological theory of value: the false coin of our own dreams. New York: Palgrave Macmillan.

Halevy, D. 2018 Ottoman Ruins Captured: Antiquities, preservation, and Waqf in Mandatory Palestine. Journal of the Ottoman and Turkish Studies Association 5 (1): 91-114.

Hodder, I. 1992 Theory and Practice in Archaeology. London and New York: Routledge

Hodder, I. 1993 Changing configurations: the relationships between theory and practice. In Archaeological Resource Management in the UK: an introduction. Hunter, J., and Ralston, I. (eds.). pp

Kluckhohn, C., 1951. Values and value-orientations in the theory of action. An exploration in definition and classification. In: Parsons, T., Shils, E.A. (eds.), Toward a General Theory of Action, 2nd ed. pp. 388–464. Harvard: Harvard University Press.

Kohl, Ph. 1998 Nationalism and Archaeology: On the Constructions of Nations and the Reconstructions of the Remote past. Annual Review of Anthropology 27: 223-246.

Kolen, J. 2009 The “Anthropologization” of archaeological heritage. Archaeological Dialogues 16 (2): 209-225.

Lane, P. 2011 Possibilities for a postcolonial archaeology in sub-Saharan Africa: indigenous and usable pasts. World Archaeology 43 (1): 7-25.

Laurent, B., and Taskoemuer, H. 2013 The Imperial Museum of Antiquities in Jerusalem, 1890-1930: An alternative Narrative. Jerusalem Quarterly 55: 6-45.

Layton, P., and Ucko, P. 1999 The Archaeology and anthropology of Landscapes: Sharing your landscape. London: Routledge.

Le Goff, J. 1992 History and Memory. Translated by Rendall, St., and Claman, E. New York: Colombia University Press.

Munn, N. (1992) The Cultural Anthropology of Time: A Critical Essay, Annual Review of Anthropology, Vol. 21, 93-123

Perry, R. 1926 (1950) General Theory of value: its meaning and basic principles construed in terms of interest.

Massachusetts: Harvard University Press.

Rio, K. M. & O. H. Smedal 2008. Totalization and detotalization: alternatives to hierarchy and individualism. Anthropological Theory 8(3): 233–54

Robbins, J., and Sommerschuh, J. 2016 Values. The Cambridge Encyclopedia of Anthropology. http://doi.org/10.29164/16values.

Said, E. 1993 Culture and Imperialism. New York: Vintage

Shanks, M., and Tilley, Ch. 1992 Re-constructing Archaeology: Theory and Practice. London: Routledge.

Shaw, W., 2003 Possessors and Possessed: Museums, Archaeology, and the Visualization of History in the Late Ottoman Empire. Berkeley and Los Angeles: University of California

Thome, H. 2015 Sociology of values, in International Encyclopedia of Social and Behavioral Science, vol. 25, pp. 47-53. Elsevier Ltd.

Trigger, T., 1984 "Alternative Archaeologies: Nationalist, Colonialist, Imperialist," Man, n.s., 19: 355-70

Archaeology: The Contradictions of Value, Time and Power

Nabil ALI *

ABSTRACT

Archaeology has been affected during the past years by many epistemological and theoretical changes that have shattered its unilateral and neutral system, which characterized it for a long period of time. Archaeology is no longer a neutral science, but rather is affected by contextual changes and societies' view of the past. Hence, it is of great significance to reconsider the concept of value and its relationship to archaeology and heritage, and to overcome the view which considered the past to consist solely of facts and "material things". To reevaluate the values of archaeology and heritage means to redefine their meanings in the present, and to re-address the concept of time and it relationship to the present. The reconceptualization of value to archaeology and heritage deemed also a deconstruction the laws of antiquities that were derived from the colonial era. Therefore, this study focuses on the historical dimension of the change of concepts related to value and its relationship with the past and the impact of power - whether political or academic - in the formation or re-formation of values from the past, especially within the stages of legislation related to antiquities from the Ottoman period to colonial and to post-colonial eras.

Keywords: archaeology; cultural heritage; values; antiquities laws; colonial and post-colonial eras.

* The University of Jordan. Received on 10/8/2020 and Accepted for Publication on 22/10/2020.